المحـــور الثاني:
السياسات والإجراءات الداعمة للاستثمار في المملكة

السياسة الاقتصادية والخصخصة:

تم إعداد استراتيجية التخصيص في المملكة العربية السعودية وفق ما نص عليه قرار مجلس الوزراء رقم ٦٠ بتاريخ ١٤١٨/٤/١هـ بالاستمرار في زيادة حصة القطاع الخاص وتوسيع مساهمته في الاقتصاد الوطني بإتباع أفضل الوسائل المتاحة بما في ذلك تحويل بعض أنواع النشاط الاقتصادي إليه، وأن يكون توسيع اشتراك القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتمكينه من القيام بدوره في الاستثمار والتمويل وفق خطط التنمية الوطنية.

ويتضح تشجيع الدولة للقطاع الخاص من بداية الخطة الخمسية الأولى حتى الخطة الخمسية التاسعة، حيث يرمي الهدف العام للخطة الأولى إلى تشجيع القطاع الخاص على زيادة إنتاجيته والمساهمة في عملية التنمية، وقد اهتمت الخطة الخمسية الثانية بدعم وتشجيع القطاع الخاص، وتشير هذه الخطة إلى استمرارية تبني فكرة دعم وتشجيع القطاع الخاص بهدف الوصول إلى تكوين قطاع خاص قوي يشارك بنسبة كبيرة في الإنتاج الوطني ويقلل من الاعتماد على البترول كمصدر وحيد للدخل، وقد أدت الخطة الخمسية الثالثة إلى دفع القطاع الخاص لزيادة الاستثمار في مجال الاستيراد والنشاط التجاري في شتى المجالات، إضافة إلى الدعم المالي الكبير من الدولة للقطاع الخاص من خلال الصناديق الحكومية، ومن الأهداف الرئيسة للخطة الخمسية الرابعة فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة بدور أكبر في تحقيق أهداف التنمية المختلفة.

وقد أكدت الدولة خلال فترة خطة التنمية الخامسة على دعم فكرة التخصيص عن طريق مساندة القطاع الخاص لزيادة استثماراته من خلال مجموعة من الإجراءات التنظيمية والحوافز بما في ذلك التمويل المشترك بين القطاعين الحكومي والخاص لمشروعات التنمية، كما نهجت من خلال أسلوب التدرج مراعاة وضع الاقتصاد السعودي ومدى ملاءمة الأسواق المالية لعملية تحويل بعض الممتلكات الخاصة بالقطاع العام للقطاع الخاص، إضافة إلى الاستمرار في تبني سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في الدولة

كانت سياسة التخصيص خيار الحكومة الاستراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وظهرت على رأس قائمة الاهداف العامة لخطة التنمية السادسة (١٤١٦/١٤٢٠هـ). حيث كان أحد أهدافها «الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، حيث بدأت الدولة تظهر رغبتها في إعطاء القطاع الخاص دوراً أكثر أهمية من قبل، وذلك من خلال تحويل بعض شركات ومؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص بهدف تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية والجودة من خلال استثمار الموارد بالتزامن مع تدعيمه وزيادة الاهتمام به وتطوير البيئة الاستثمارية لتحفيزه ليلعب دوره في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد في المجالات غير النفطية لخلق فرص وظيفية جديدة، وزيادة معدلات تكوين منشآت الأعمال، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الإسهام الفاعل في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والمتوازنة المنشودة.

على أساس ألا تقوم الدولة بأي نشاط اقتصادي يمكن أن يتم بواسطة القطاع الخاص.

كما ركزت الدولة في الخطة الخمسية السادسة على الكفاءة الإنتاجية والإدارية وتحسين المستوى الاقتصادي لإنتاج الخدمات التي تقوم بتقديمها الدولة، ويوضح قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٢ بتاريخ ١٤١٣/١١/١٩هـ أن أولويات الخطة الخمسية السادسة هي الاهتمام بسياسة الخصخصة والتي تركز على:

- تخصيص التمويل من خلال تعبئة الأموال الخاصة وتوجيهها لتمويل المشروعات العامة والتي تعاني مشكلات تمويلية، وتخصيص الإنتاج من خلال التوسع في منح القطاع الخاص عقود التأجير والإدارة.
- تخصيص الملكية من خلال بيع بعض أصول الحكومة في الشركات المساهمة على مراحل تدريجية، وبعد دراسة متعمقة لكل حالة.
- الاستمرار في تحرير النشاط الاقتصادي من خلال الاستمرار في توفير المناخ المناسب للاستثمار وزيادة فاعلية نظام آليات السوق.

وتم إعداد خطة التنمية السابعة من منظور مستقبلي يتسم بالطموح والتفاؤل، مرتكزاً على أهداف وأسس استراتيجية بعيدة المدى ومواكباً للتطورات الاقتصادية العالمية ومتوافقاً مع متطلبات العولمة الاقتصادية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مع المحافظة على القيم الإسلامية والاقتصاد الحر وتوسعة القاعدة الإنتاجية في جميع المجالات وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص والاتجاه نحو الخصخصة كخيار استراتيجي.